

شبه مختصر ابن الحاجب واورد في السائل المنوره وابن عرفه في كتابه المبروط  
في الفقه وقد استتا عبارات هو كلاً خلافاً في كتاب الرد على من اخذ اي  
الارض فليراجم من اراد الوقوف عليه **الوجه الثاني** ان جمهور العلماء  
نصوا على انه يستحيل عقلاً خلو الزمان عن مجتهد ابي ان تاتي اشتراط  
الساعة الكبرى وانتمى على الزمان عن مجتهد تعطلت الشريعة وزال التكليف  
عن العباد وسقطت المحم وصار الامر كمن الفتنه ومن نص على ذلك  
نصاً صريحاً الاستاذ ابو اسحاق الاسدي والزهيري وامام الحرمين  
في البرهان والغزالي في المحول ونقله ابن برهان في الوجيز عن  
طائفة من الاصوليين ورحمه ابن دقيق العيد وابن عبد السلام  
من المالكية في شرح المختصر وحزم به القاضي عبد الوهاب في  
في المحصر و اشار اليه الشيخ ابو اسحق الثيرازي في اللبس وهو مذهب  
الحنابلة باسره نقله عنهم ابن الحاجب في مختصره وابن السكيت في الحنفية  
في البدعيه وابن السكيت في جمع الجوامع وقال ابن عرفه المالكي في  
كتابته في الفقه قد قال الخ الرازي في المحصول وتبعه السراج  
في تحصيله والناج في حصالة ما نصه ولو بقي من المجتهد بن والعباد  
بانه واحد كان قوله حجة قال فاستعارتهم تدل على بقا الاجتهاد  
في عصرهم قالا والخزقي في سنة سنت وسماه به هذا الكلام بن عرفه وقد  
وحدث كما هو ابلغ من ذلك فقد ذكر في تليق المحصول ما نصه  
لا يعتبر في المجتميع عدد التوازن فلما انتهوا والعباد باسمه الى ثلاثه  
كان اجماعهم حجة ولو لم يبق منهم الا واحد كان قوله حجة لان كل الامة  
وان كان بسوا عنه لفظ الاجماع وقال الوركشي في البحر قال الاستاذ  
ابو اسحق يجوز ان لا يبقى في الدهر الا مجتهد واحد  
حجة كالاجماع ويجوز ان يقال للواحد امة كما قال تعالى ان ابراهيم كان  
امة قانتا ونقله الصفي عن الاكثرين وبه حزم بن سرح في كتاب

الرداي

الرداي فقال وحقيق الاجماع والقول بالحق فاذا حصل القول  
بالحق من واحد فهو اجماع وقال الكنا السهراسي اختلف هل يصور  
قلة المجتهد بن بحيث لا يبقى في العصر الا مجتهد واحد والصحيح نظوه  
واما المسئلة الثانية وهي هل المجتهد بن المطلق مرادف للمجتهد  
المستقل او بينهما فرق **والجواب** انها ليسا مترادفين  
فرق وقد نص على ذلك بن الصلاح في شرح  
المهدب وذكر هو وغيره ان من دهر فقد المجتهد المستقل ولم يبق  
الا المجتهدون الى المذهب وقرروا ان المجتهد بن اصناف المجتهد  
مطلق مستقل ومجتهد مطلق مستقل منتسب الى امام الامة الاربعه  
ومجتهد مفند وان الصنف الاول لغد من الزمان الرابع ولم يبق الا  
الصنف الاخران المطلق والقيد ومن نص على ذلك من  
اصحابنا ايضاً بن برهان في الوجيز ومن المالكية بن المبر وقد  
سقت عباراتهم وعبارات غيره في كتاب الرد على من اخذ الى  
الارض فليست امة واما المسئلة الثالثة هل يبي للمجتهد بن يلى وظايف  
النافعية مثلاً **الجواب** ان المجتهد المطلق المنسب والمجتهد المعيد  
كلاهما يتحققان ولا يبا شرعاً بلا خلاف بين المسلمين لان هذين الصنفين  
من جملة الشافعية المنسبين الى الامام الشافعي لم يخرجوا باجتهاد  
عن الانتساب اليه ولهذا اعتمد على تصانيفهم وفتاويهم ونسب  
الى مذهب الشافعي وماز الوايلون تداريس الشافعية قد نما وحدتها  
كاسنيته واما المجتهد المستقل غير المنسب فذلك هو الذي لا يواها  
اذا كان الوقف ليس باخذ من بيت المال ولهذا امتنع السكيت من دعوي  
الاجتهاد المستقل مع كونه اهلاً للاستقلال وانصهر على دعوي الاجتهاد  
المطلق المنسب ولا يعرف احد من اصحابنا ادعى الاجتهاد المستقل سوى  
ابن جرير خاصة واما بقية اصحاب الذين ادعى الاجتهاد فانصروا  
على دعوي الاجتهاد المطلق المنسب ولا اعرض احد من اصحابنا ولهذا